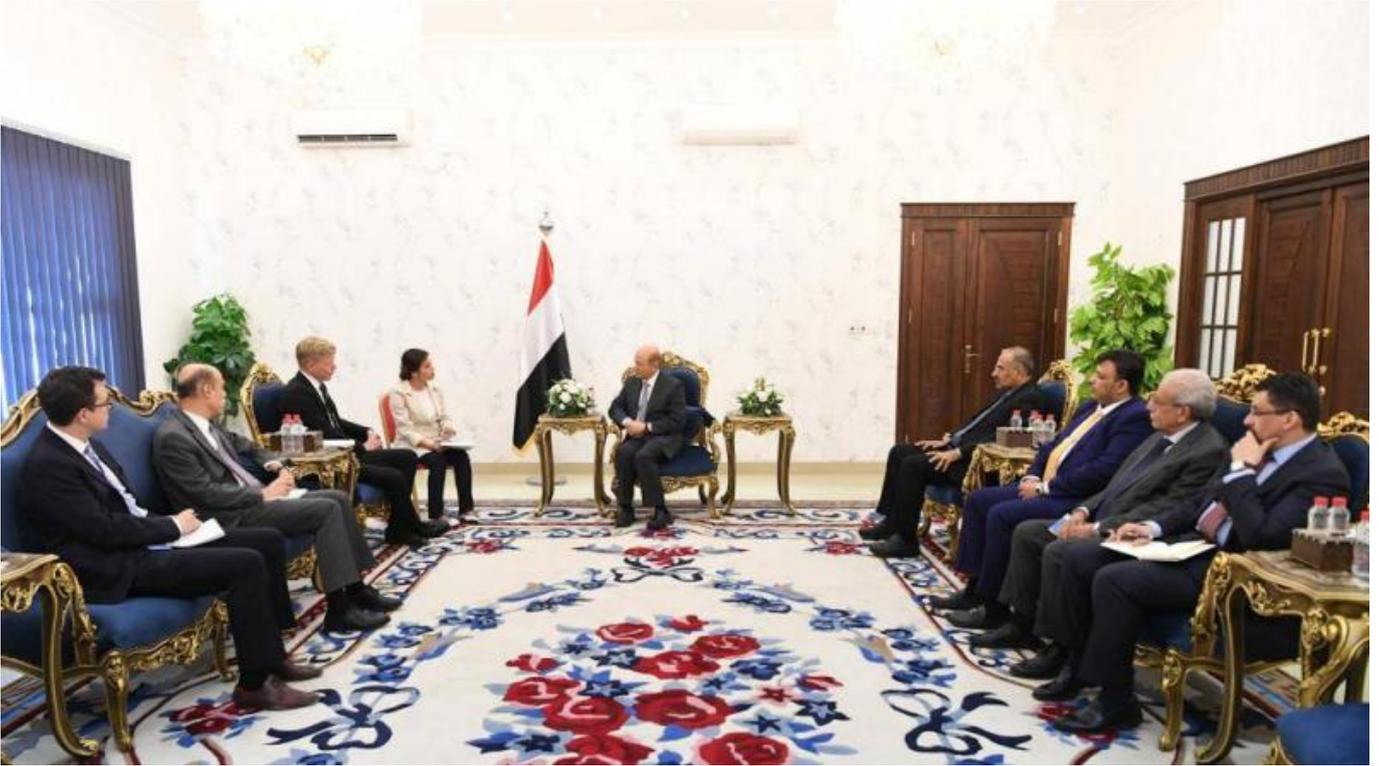


«الرئاسي» اليمني يشكل لجنة مشتركة لهيكل الجيش والأمن»



«عدن: «الخليج

أقر مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، أمس الاثنين، في اجتماع برئاسة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، تشكيل لجنة أمنية وعسكرية مشتركة لتحقيق الأمن والاستقرار، وإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن، بموجب المادة رقم 5 لإعلان نقل السلطة في البلاد.

وحسب بيان الرئاسة، توافق المجلس على تشكيل اللجنة العسكرية والأمنية، مكونة من 59 عضواً برئاسة اللواء الركن هيثم قاسم طاهر، واللواء الركن طاهر علي العقيلي نائباً، والعميد ركن حسين الهيال عضواً مقررًا. ويعدّ اللواء هيثم أحد أبرز القيادات العسكرية اليمنية، وشغل سابقاً منصب وزير الدفاع في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، قبل قيام الوحدة اليمنية عام 1990، ولاحقاً شغل المنصب نفسه في أول حكومة يمنية، حتى العام 1994.

وتنص المادة (5) من إعلان نقل السلطة، إبريل/ نيسان 2022 على «تشكيل لجنة أمنية وعسكرية مشتركة لتحقيق الأمن

والاستقرار، من خلال اعتماد السياسات التي من شأنها منع حدوث أي مواجهات مسلحة في كافة أنحاء الجمهورية، وتهيئة الظروف واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوات تحت هيكل قيادة وطنية موحدة، في إطار سيادة القانون، وإنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه، وإنهاء جميع النزاعات المسلحة، ووضع عقيدة وطنية «لمنتسبي الجيش، والأجهزة الأمنية، وأي مهام يراها المجلس لتعزيز الاستقرار والأمن».

كما وافق مجلس القيادة الرئاسي على تشكيل لجنة لتقييم وإعادة هيكلة الأجهزة الاستخباراتية، مؤكداً أهمية اضطلاع هذه اللجان بواجباتها في تحقيق الأمن والاستقرار، واعتماد السياسات الكفيلة بتكامل كافة القوات العسكرية والأمنية تحت قيادة وطنية موحدة، خدمة لمعركة استعادة الدولة، وحماية مكاسب التوافق الوطني الراهن، بإسناد من الأشقاء في دول تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة

من جانب آخر بحث رئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي مع مبعوث الأمم المتحدة لليمن هانس غرونديج مستجدات الجهود بشأن الهدنة وفرص تمديدها والبناء عليها لدفع الميليشيات الحوثية نحو السلام. وشدد العليمي خلال اللقاء على أهمية دفع الميليشيات للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق الهدنة، بما في ذلك فتح كافة المعابر، ودفع رواتب الموظفين من عائدات سفن المشتقات النفطية الواصلة إلى موانئ الحديدة. وأكد استمرار دعم القيادة والحكومة الشرعية للجهود الأمامية من أجل تنفيذ بنود الهدنة، وتقديم مزيد من المبادرات لتخفيف المعاناة الإنسانية عن الشعب اليمني، وعدم المساومة حول أي حق من حقوقه المكفولة بموجب الدستور والقوانين الدولية ذات الصلة

وكان وزير الخارجية اليمني أحمد بن مبارك، قال، إن عدم التزام ميليشيات الحوثي ببند الهدنة الأمامية الإنسانية، خاصة رفع حصار تعز، يهدد استمرارها. وذلك خلال لقاء منفصل مع المبعوث الأممي غرونديج. من جهته، أكد غرونديج أن ملف تعز على رأس أولويات عمله، وأنه يتفهم الموقف الحكومي والشعبي بشأن هذا الملف، وأن النقاشات ما زالت مستمرة، وسيحرص وبدعم من المجتمع الإقليمي والدولي على استكمال شروط الهدنة ونجاحها وتمديدها. كما أشاد بموقف الحكومة اليمنية وحرصها ومرونتها والتزامها، في سبيل تخفيف المعاناة الإنسانية ونجاح الهدنة